E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1999/L.6/Add.43
30 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والثلاثون
٧ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد جويشي تاكاهارا (اليابان)

مسائل التنسيق: تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات (البند ٥ (ب))

١ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٨ و ٩، المعقودتين في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (E/AC.51/1999/6).

المناقشة

٢ - كان رد الفعل العام إزاء التقرير مشجعا، من حيث ما انطوى عليه من مضمون وتحليل. وأعرب عن رأي مفاده أن التقرير تناول المجالات الحاسمة ذات الأولوية بالنسبة للتنمية في أفريقيا، بما في ذلك المجالان المتعلقان بالتعاون والتكامل الإقليميين، والتنوع الاقتصادي، وهما المجالان اللذان لم يشملهما التقرير العام السابق. وتناول التقرير أيضا التوصيات المحددة التي قدمتها اللجنة فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين التنسيق. بيد أنه رئي أنه كان بالإمكان تحسين نوعية التقرير من خلال تضمينه الدروس المستفادة والتقييدات التي ووجهت فيما يتعلق بكل مجال من المجالات ذات الأولوية.

300699 300699 99-19411

٣ - وجرى التأكيد على ضرورة أن تقوم البلدان الأفريقية بتحديد أولوياتها الإنمائية وبأن تشارك مشاركة كاملة في عملية الشراكة العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز فكرة ملكية البلدان للمبادرة الخاصة. وذكر أيضا أنه يجب أن تقوم البلدان الأفريقية بتحديد أولوياتها وبرامجها، وأنه ينبغي إبراز الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لمعالجة مشاكلها، وأن تلقى هذه الجهود الدعم من المجتمع الدولي. وينبغي تشجيع تقاسم ونشر الخبرات بين البلدان الأفريقية حيثما تكون خبرات البلدان النامية الأخرى ذات طابع مفيد.

٤ - وأعرب عن رأي مؤداه أن المبادرة الخاصة تقوم بدور حفاز، وقد ولّدت مشاريع جديدة، الكثير منها الآن قيد التنفيذ.

٥ - وأعرب عن القلق بسبب العدد المحدود للبلدان المستهدفة في إطار برنامج المبادرة الخاصة. وجرى التأكيد على الحاجة إلى زيادة عدد البلدان ومجالات الأولوية المشمولة بالبرنامج.

٦ - وأعرب عن رأي مؤداه أن تقرير الأمين العام كان ينبغي أن يبين من البداية الصلة بين المبادرة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وذلك في ضوء أن المبادرة الخاصة تعد بمثابة الهيئة المنفذة للبرنامج الجديد. وعلاوة على ذلك، أعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي للتقرير أن يبين الصلة بين مجالات الأولوية التي يتضمنها البرنامج الجديد والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها[1]، وفي هذا الصدد جرى التأكيد على ضرورة إيلاء أولوية كبيرة للقضايا المتعلقة بفض المنازعات، والحكم السليم، والتنمية. كما أعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي للتقارير التي ستقدم في المستقبل أن تبرز بصورة واضحة التوافق بين أهداف كل من مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وأهداف برنامج عمل القاهرة لانعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، علاوة على الصلة التنفيذية بين المبادرة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولوحظ أيضا أنه ينبغي دراسة الصلة الوظيفية بين المبادرة الخاصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير أدلة أكثر إقناعا بشأن القيمة المضافة للمبادرة.

٧ - وفيما يتعلق بمجال الأولوية الخاص بالصحة، رئي أن التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) يغفل ما تسببه أمراض أخرى، مثل الملاريا والسل، من آثار ضارة على صحة السكان الأفريقيين، وهي الأمراض التي تتسبب في وفيات أكثر من تلك التي تسببها جائحة الإيدز. وأعرب عن

رأي مؤداه أنه ينبغي إبراز الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية على المستويين المحلي والوطني لمعالجة المشاكل المتعلقة بالصحة.

٨ - وأعرب عن القلق إزاء ما أحرز من تقدم محدود في مجال القضاء على الفقر في أفريقيا. وحيث أن القضاء على الفقر، وهو أحد الأهداف الهامة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، هو أمر حاسم لتحقيق التنمية، فلقد كان ينبغي أن يحظى بالأولوية في البرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا، كما ينبغي أن يكون الحد من الفقر هو مؤشر الأداء الرئيسي للتقدم المحرز في المبادرة الخاصة. وبالمثل، فإنه لم تحرز أي نتائج ملموسة في مجال الأمن الغذائي. ولذلك فإنه يلزم تعزيز التنفيذ في هذين المجالين. وأشير أيضا إلى أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجال التنويع الاقتصادي.

٩ - وأعرب أيضا عن القلق بشأن عدم اتخاذ إجراءات ملموسة في المجالات ذات الأولوية في إطار المبادرة الخاصة إذ يبدو أن التركيز اتجه نحو عقد اجتماعات وحلقات عمل وما شابه ذلك من منتديات. وعليه فإن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بقدر أكبر في هذا الصدد، ورئي أن بعض توصيات تقرير الأمين العام عن أفريقيا يمكن أن تؤخذ أساسا لتحديد هذه الأنشطة الملموسة.

١٠ - وجرى الإعراب عن الحاجة إلى إتاحة المزيد من الفرص التجارية إذا أريد عدم تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وأُعرب عن رأي مفاده أنه على الرغم من الحاجة إلى جعل الاقتصادات الأفريقية أكثر قدرة على منافسة البلدان الأخرى، فإن من الأهمية بمكان أيضا زيادة سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وإتاحة المزيد من فرص التجارة.

١١ - وتم التأكيد على أهمية توفر الموارد في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في المبادرة. وأعرب عن القلق لأن النجاح الذي أحرز في نطاق المبادرة كان محدودا. فينبغي أن تحظى هذه المسألة بمزيد من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي. وأشير بقلق إلى أن عبء الديون الثقيلة الذي تنوء به البلدان الأفريقية ينزح الموارد بعيدا عن أنشطة إنمائية بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، طرح اقتراح يدعو إلى تخفيف شروط أهلية البلدان لتخفيف عبء ديونها بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك بغية تمكين مزيد من البلدان من الاستفادة من هذه المبادرة. وفيما يتعلق بالمسائل البالغة الأهمية المتصلة بالتنمية الأفريقية، مثل الديون والتجارة، لا بد من الإشارة إلى المؤتمرات الأفريقية الإقليمية والمؤتمرات العالمية الأخيرة وإلى البيان الوزاري الصادر عن المؤتمر المشترك لوزراء المالية ووزراء التنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي اختتم مؤخرا، وإلى البيان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الوصول إلى الأسواق: التنمية منذ جولة أورغواي[٢] وقرار الجمعية العامة ١٧٤/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن السلع الأساسية.

١٢ - وأشير مع الارتياح إلى ما طرأ من تحسن على التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز، ولكن تم التشديد أيضا على ضرورة بذل مزيد من الجهود لزيادة إشراك هاتين المؤسستين في التنسيق العام للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا. فهذه المشاركة الشاملة تتطلب إجراء مشاورات وثيقة في لجنة التنسيق الإدارية ومشاركة نشطة من جانب قيادة مؤسستي بريتون وودز. وتم التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٣ - وأعرب عن القلق إزاء احتمالات حـــدوث ازدواجية نظـــرا لوجود أمانتين داخل منظومة الأمم المتحدة - مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، وأمانة المبادرة الخاصة. وأشارت اللجنة مع التقدير إلى التعاون الوثيق بين مكتب المنسق الخاص وأمانة المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة.

١٤ - ومهما يكن من أمر، فقد أشير مع القلق إلى أن بعض المقترحات المتعلقة بمؤشرات الأداء والواردة في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام والمتصلة بالحكم، تتضمن عناصر لم توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ولا تعالج الواقع الأفريقي. ولاحظت اللجنة أيضا أن المقترحات المتعلقة بمؤشرات الأداء المتصلة بالتنوع الاقتصادي والتعاون الإقليمي وتعبئة الموارد والقضاء على الفقر لا تشمل عناصر يمكن بها قياس الإجراءات الملموسة التي ينبغي اتخاذها لتحسين الحالة في أفريقيا في المجالات الاقتصادية.

١٥ - وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة، رئي أن المسألة ينبغي تناولها بعناية وحذر لأنها مجال جديد نسبيا ولا تزال قيد النظر في منتديات أخرى. وأعرب عن رأي مفاده أن مؤشرات الأداء ينبغي أن تخضع لمزيد من التبسيط لتنسجم مع وضع جميع البلدان الأفريقية بأن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى المرونة وإلى التكيف لواقع كل بلد أفريقي وخصوصيته.

١٦ - ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة لم توافق على المقترحات المتصلة بمؤشرات الأداء التي طلبتها اللجنة بشأن هذه المسألة.

١٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن إقامة شراكة مع أفريقيا عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب ينبغي أن يشجع وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر وداعم في هذا الصدد. وتم التشديد بوجه خاص على أهمية تقديم الدعم لمركز الجنوب.

١٨ - وتم التشديد على أهمية مصدر تنفيذ توصيات اللجنة بهدف جعل المبادرة تدخل مرحلة التنفيذ الكامل قبل استعراض منتصف مدتها وقبل الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وخصوصا على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن ترحيبها بالمصفوفة الواردة في المرفق الثالث للتقرير، والتي يمكن تحسينها بإضافة عمود رابع يتضمن الاجراءات التي اتخذتها الوكالات.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير المرحلي للأمين العام وبالنتائج التي تحققت في المبادرة الخاصة، وأشادت بالتحسن الذي تحقق في النوعية مقارنة بتقرير السنة السابقة. ولاحظت اللجنة، مع القلق العدد المحدود من البلدان التي تشملها المبادرة ودعت إلى زيادة عدد البلدان التي تغطيها المبادرة. وأحاطت اللجنة علما بقيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإعداد برنامجين بشأن التنوع وبشأن التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي وأعربت عن تأييدها لذلك.

٢٠ - ولاحظت اللجنة ما أحرز من تقدم في مجال التنسيق على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي، وأعربت عن ترحيبها بتأسيس الاجتماع التنسيقي الإقليمي السنوي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في القارة وبالاستفادة من المبادرة الخاصة بوصفهما آلية تنسيق. ولاحظت اللجنة أيضا، مع التقدير، ما تضطلع به مؤسسات بريتون وودز من دور نشط في تنفيذ المبادرة الخاصة وما نجم عن ذلك من زيادة في التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهاتين المؤسستين. وأحاطت اللجنة علما بالاستراتيجية الابتكارية لتعبئة الموارد والتي حددت معالمها في الاجتماع الذي اشترك البنك الدولي وأمانة المبادرة في تنظيمه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والتي صيغت في تقرير قدم إلى رئيسي اللجنة التوجيهية المعنية بالمبادرة الخاصة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٢١ - وطلبت اللجنة أن تقدم إليها استراتيجية لتعبئة الموارد مع ما تتطلبه من خطة عمل ملموسة، لتنظر فيها في دورتها الأربعين التي ستعقد في عام ٢٠٠٠.

٢٢ - وفي حين رحبت اللجنة بالتأكيد على تحسين قدرة أفريقيا على المنافسة التجارية في المجالات ذات الأولوية المتصلة بالوصول إلى الأنشطة والفرص التجارية، فقد طلبت تنفيذ أنشطة تهدف إلى إتاحة الفرص للوصول إلى الأسواق وأن يتم التطرق إلى هذه الأنشطة في التقرير المرحلي القادم.

٢٣ - ولاحظت اللجنة المصفوفة التي أعدتها الأمانة العامة في متابعة وتنفيذ توصياتها وطلبت تحسين هذه المصفوفة بإضافة عمود رابع يبين الإجراءات التي اتخذت، وتقديمها إليها مع التقارير المرحلية المقبلة.

٢٤ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتعاون الوثيق بين مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة المبادرة الخاصة، وطلبت من هذه الكيانات أن تعمل معا على مواءمة مختلف المبادرات المتعلقة بأفريقيا، وأن تعمل بوجه خاص على تعزيز الروابط والعناصر المشتركة بين المبادرة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج عمل القاهرة لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، وبرنامج عمل طوكيو من ناحية والمبادرات المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى من ناحية أخرى.

٢٥ - وطلبت اللجنة من الوكالات الرائدة لمختلف مجموعات المبادرة الخاصة أن تكون ممثلة على أعلى المستويات الملائمة في اجتماعاتها المقبلة المتعلقة بالمبادرة الخاصة وذلك بهدف مساعدة اللجنة في مداولاتها.

٢٦ - وأوصت اللجنة بالإسراع في تنفيذ المبادرة الخاصة بتقديم الدعم إلى أكبر عدد من البلدان والمناطق التي قد تكون بحاجة إلى التمويل في مجال الأنشطة التي لها أثر مباشر على المستوى الميداني.

٢٧ - وطلبت اللجنة أن تبلغ تعليقاتها إلى الجزء التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بأفريقيا والذي سيعقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٩.

٢٨ - وطلبت اللجنة أن يقدم إليها تقرير مرحلي عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يشمل التدابير المتخذة استجابة للتوصيات الآنفة الذكر، لتنظر فيه في دورتها الأربعين التي ستعقد عام ٢٠٠٠.

الحواشي

(١) A/52/871.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3)، الفصل الرابع.

- - - - -